الأمم المتحدة

A/C.6/53/SR.3

Distr.: General

5 March 1999
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد إنكسايخان . . . . . (منغوليا)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب

تنظيم الأعمال

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

انتخاب أعضاء المكتب

١ - **الرئيس:** قال إن السيد فاكيسو موشوشوكو (ليسوتو) والسيد هنريكوس فيرويج (هولندا) قد رشحا لمنصبي نائبي الرئيس وأن السيد ريتيس بولوسكاس (ليتوانيا) قد رشح لمنصب المقرر. وإذا لم يسمع اعتراضا فسيعتبر أن اللجنة تود انتخاب السيد فاكيسو موشوشوكو (ليسوتو) والسيد هنريكوس فيرويج (هولندا) نائبين للرئيس والسيد ريتيس بولوسكاس (ليتوانيا) مقررا.

وقد تقرر ذلك.

تنظيم الأعمال (A/C.6/53/L.1)

٢ - **الرئيس:** قدم بالتفصيل الجدول الزمني المقترح للنظر في البنود المخصصة للجنة وما يتصل بها من وثائق؛ وأشار إلى أن الجدول الزمني مرن وقابل للتعديل في ضوء تقدم الأعمال وعدد البيانات المتعلقة بشتى البنود.

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين (A/53/17)

٣ - **السيد مازيلو** (رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأونسيترال): هنأ رئيس اللجنة لانتخابه، وقدم تقرير الأونسيترال عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين (A/53/17). وكالعادة، كان جدول أعمال الدورة الأخيرة للجنة مثقلا. وقد نظرت اللجنة في عدة فصول من دليل تشريعي يتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص، وكذلك في عدد من المسائل المهمة المتصلة بعملها الراهن والمقبل.

٤ - ويحقق الاستثمار الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية وفورات في الإنفاق العام ومستويات عالية من الخدمة ويحرر موارد تلزم لسد احتياجات اجتماعية أعجل. ولذلك فليس من المستغرب أن تجذب هذه المشاريع مزيدا من الاهتمام، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومع ذلك فإن هذه المشاريع تتسم عادة بالتعقيد وتتطلب مفاوضات مطولة، كما أن تنفيذها يحتاج إلى إطار قانوني مناسب. ولذلك قررت اللجنة في دورتها الثلاثين أن تقدم توجيها تشريعيا إلى الدول المهتمة بتشجيع الاستثمار الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية.

٥ - ويهدف الدليل التشريعي إلى مساعدة الحكومات والهيئات التشريعية الوطنية والإقليمية والمحلية على استعراض ملاءمة القوانين والنظم والمراسيم وغيرها من النصوص التشريعية ذات الصلة بتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص. ويسعى الدليل إلى إقامة توازن مناسب بين الحاجة إلى اجتذاب الاستثمار الخاص لمشاريع الهياكل الأساسية وضرورة حماية مصالح حكومة وشعب البلد المضيف. وفي عام ١٩٩٧، نظرت

اللجنة في عدد من فصول الدليل التشريعي وتناولت في عام ١٩٩٨ عددا من مشاريع الفصول التي أعدتها الأمانة العامة. وستقدم الأمانة العامة الفصول المتبقية إلى اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين التي ستعقد في عام ١٩٩٩.

٦ - وقد نظرت اللجنة في عدة مسائل في إطار هذا البند. فأولا، تتطلب مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص إطارا تشريعيا وتنظيميا يمكن أن يعالج بالشكل المناسب المشاكل المختلفة الناشئة عن الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية. وفي المناقشات التي جرت بشأن الفصل المتعلق بالاعتبارات التشريعية العامة، جرى في اللجنة تبادل للآراء مثير للاهتمام بشأن عدة مسائل، مثل العوائق الدستورية المحتملة أمام توفير القطاع الخاص للخدمات العامة وقيام الهيئات التنظيمية في البلد المضيف بنقل أو تقديم الأرض أو الهياكل الأساسية القائمة إلى شركة المشروع التي قد تحتاج إليها في تنفيذه. ونظرت اللجنة أيضا في الأثر المحتمل للتدابير المتخذة في مجالات تشريعية أخرى بشأن التنفيذ الناجح للمشاريع، وناقشت النتائج المحتملة للاتفاقات الدولية التي يبرمها البلد المضيف أو لتشريعه المحلي على مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص. وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات التشريعية العامة، درست اللجنة نوع الآلية التنظيمية المطلوبة وبعض اللوائح الأساسية التي قد يتطلب الأمر إصدارها فيما يتعلق بعمليات المشاريع.

٧ - ودرست اللجنة أيضا الأساليب الملائمة لاختيار شركة المشروع، واضعة في اعتبارها أن طول المفاوضات بين السلطات العامة للبلد المضيف والمستثمرين المحتملين كثيرا ما يشكل عائقا عمليا كبيرا يحول دون تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص. وارتأت اللجنة أن الدليل يمكن أن يفيد الأجهزة العامة المختصة في البلد المضيف عند وضع الإجراءات الملائمة لتحقيق الفعالية والاقتصاد وكذلك لضمان الشفافية والعدل في عملية الاختيار.

٨ - وأخيرا، ناقشت اللجنة المسائل المتصلة بالشروط الأساسية لاتفاق المشروع. وبدأت بالنظر في النهج المختلفة المتبعة في التشريعات المحلية بشأن اتفاق المشروع. ثم نظرت في عدد من حقوق شركة المشروع والتزاماتها التي قد يفيد وضع التشريع واتفاق المشروع لها في الاعتبار لاحتمال تأثيرها على مصالح أطراف ثالثة. وأولي اهتمام خاص للمسائل ذات الصلة بتوفير موقع ملائم للمشروع، وتأسيس شركة المشروع، ونوع الضمانات التي قد يوجدها بالنسبة إلى الأصول والعائدات المتصلة باتفاق المشروع أو الناشئة عنه، وذلك نظرا إلى أهمية الضمان لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية. وقد أشير إلى أن وضع ضمان للصكوك القابلة للتداول والمستحقات والحقوق المعنوية يمكن أن يكون من العوامل الهامة في تقليل تعرض المقرضين لمخاطر المشاريع واحتمال خفض التكلفة المالية.

٩ - وباختصار، أجرت اللجنة مناقشة مهمة ومثمرة لفصول المشاريع التي قدمتها الأمانة العامة، وهي تتطلع إلى النظر في النصوص المنقحة لهذه الفصول وفي مشاريع الفصول المتبقية في دورتها القادمة. أما بالنسبة إلى أساليب العمل، فقد اتفق على أن تنظر اللجنة، في دورتها القادمة، في الضرورة المحتملة لإنشاء فريق عامل، وأن من المستصوب، في المرحلة الراهنة، أن تستعين الأمانة العامة بخبراء خارجيين، وهو ما جرى عليه الحال حتى الآن. وقد طُلب إلى الأمانة العامة بذل كل الجهود الممكنة للوقوف على آراء الخبراء من القطاعين العام والخاص وكذلك من البلدان النامية والمتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهو، في هذا

الصدد، يطلب إلى جميع الحكومات تحديد الخبراء الذين يمكنهم مساعدة الأمانة العامة في إعداد مواد مشروع الدليل التشريعي بشأن مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص، إن لم تكن قد حددتهم بعد.

١٠ - وعلاوة على هذا النص، نظرت اللجنة أيضا في تقارير عن العمل الذي اضطلع به الفريقان العاملان المعنيان بالتجارة الالكترونية والتمويل بالمستحقات، وعن اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، كما نظرت في تقارير عن التدريب والمساعدة التقنية وجوانب أخرى من عملها.

١١ - وواصلت اللجنة عملها في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية، وعهدت إلى الفريق العامل المعني بالتجارة الالكترونية بمهمة إعداد قواعد محددة للتوقيعات الالكترونية، وهو مشروع أثار اهتماما بالغا بين الحكومات ومستخدمي الإنترنت ومن المتوقع أن يكون خطوة كبيرة صوب تيسير التجارة الالكترونية. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي أنجزه الفريق العامل في إعداده لمشروع القواعد الموحدة بشأن التوقيعات الإلكترونية، ولاحظت في الوقت ذاته أن الفريق العامل قد وجد صعوبة في التوصل إلى فهم مشترك للمسائل القانونية الجديدة الناشئة عن التوسع في استخدام التوقيعات الرقمية وغيرها من التوقيعات الالكترونية، وفي كيفية تناول هذه المسائل في حدود إطار قانوني مقبول دوليا. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالاقتراح الذي مفاده أن الفريق العامل قد يود إعطاء أهمية أولية لإعداد اتفاقية دولية مبنية على قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية. واعتمدت اللجنة نصا يتعلق بمسألة الإدراج بالإشارة، وقررت وضع هذه المسألة في قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية باعتبارها المادة ٥ مكررا. ووافقت اللجنة أيضا على مشروع فرع إضافي أعدته الأمانة العامة لإدراجه في دليل إصدار القانون النموذجي.

١٢ - وفيما يتصل بمشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات، الذي أعده الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية، لاحظت اللجنة بارتياح أن مشروع الاتفاقية قد أثار اهتمام دوائر التجارة والتمويل الدولية واهتمام الحكومات، على أساس إمكانية أن يزيد من الائتمانات المتاحة بتكلفة محتملة، مما يوجد دفعة جديدة للتجارة الدولية.

١٣ - ولاحظت اللجنة أيضا أن الفريق العامل، في دورته الثامنة والعشرين، كان قد اعتمد الجزء الأكبر من النصوص المتصلة بالعلاقة بين المحيل والمحال إليه والنصوص المتعلقة بحماية المدين. وفي الوقت ذاته، لاحظت اللجنة أن عددا من المسائل ما زال دون حل، ومنها المسائل المتصلة بنطاق مشروع الاتفاقية، ومسائل السياسة العامة الناشئة في إطار حماية المدين، وتعارض الأولويات بين المطالبين المتعددين، ومسائل القانون الدولي الخاص. وأعربت اللجنة عن تقديرها للفريق العامل لما أنجزه من عمل وطلبت إليه المضي في العمل على وجه السرعة للانتهاء من أعماله في عام ١٩٩٩ وتقديم مشروع الاتفاقية إلى اللجنة لاعتماده في دورتها الثالثة والثلاثين التي ستعقد في عام ٢٠٠٠.

١٤ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، احتفلت اللجنة بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها بمشاركة ممثلين للدول الأعضاء في اللجنة ومراقبين وعدد كبير من المدعوين. وألقى الأمين العام للأمم المتحدة الخطاب الافتتاحي. وفي الاحتفال، قُدمت اقتراحات بعرض

بعض المشاكل التي تم التعرف عليها عمليا على اللجنة حتى يتسنى لها النظر في استصواب أو إمكانية القيام بأي عمل بشأنها. وفي ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨، عقدت اللجنة ندوة إعلامية بشأن القانون التجاري الموحد عرض فيها عدد من الخبراء البارزين وجهات نظرهم وتقييمهم للمسائل القانونية المتصلة بالتجارة الإلكترونية، ومشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص، والتمويل بالمستحقات والإعسار عبر الحدود. وأعربت اللجنة عن رغبتها في أن تقوم الأمانة العامة بنشر تقارير عن هاتين المناسبتين في أسرع وقت ممكن. بيد أنه بالنظر لصعوبة الحصول على الوثائق والترجمات، ينبغي لأمانة الأونسيترال أن تحاول تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج النشر الذي تضطلع به.

١٥ - وأعرب المتكلم عن ارتياحه لما تتمتع به اللجنة من مكانة مرموقة، وبخاصة في ميدان التحكيم التجاري، والاهتمام الذي حظي به عمل اللجنة في كل من القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي حدا بكثير من الوفود والمراقبين من مختلف الأماكن إلى المشاركة في أعمالها، مما أدى إلى إغناء اللجنة وكان بمثابة العامل الرئيسي في نجاح الأونسيترال في الماضي والمستقبل.

١٦ - وأعرب عن امتنان اللجنة للمديح الذي كيل للعمل التنظيمي والموضوعي الذي اضطلعت به أمانة الأونسيترال في تنظيم الندوة. وكان هناك على الدوام اعتراف واسع النطاق بالعمل الممتاز الذي قام به موظفو الأمانة الذين يتمتعون بأعلى المهارات القانونية ويتولون إصدار المواد التحضيرية الممتازة. ولذلك فمن الحيف ألا يُذكر دورهم الأساسي في نجاح الأونسيترال.

١٧ - وأردف أن أمانة الأونسيترال منشغلة حاليا انشغالا كاملا بأربعة مشاريع رئيسية تتصل بالتجارة الإلكترونية، والتمويل بالمستحقات، ومشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص، وتنفيذ اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، بيد أنه ليس لديها حاليا سوى موظف واحد لكل مشروع من المشاريع، ويتعذر تنفيذ مختلف الاقتراحات المتعلقة بالعمل المقبل بسبب الافتقار إلى الموارد. وعلى سبيل المثال، فإن النظام الذي تتبعه اللجنة للإبلاغ عن السوابق القضائية يديره موظف وحيد. وعلاوة على ذلك، فقد تعذر تجهيز عدد كبير من طلبات التدريب وتقديم المساعدة التقنية التشريعية بستة أو سبعة موظفين فنيين فقط. ولذلك، فإنه ينبغي للمنظمة أن تنظر على وجه السرعة في إمكانية تعزيز أمانة الأونسيترال. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيبه بتوظيف اثنين من الموظفين القانونيين مؤخرا، إلا أنه ارتأى أن من الضروري تعزيز الأمانة أكثر من ذلك ورفع مستوى وظائفها، نظرا لأن لديها بالفعل عدد من الوظائف العليا أقل من أي جزء آخر من مكتب الشؤون القانونية، باستثناء فرع المعاهدات وأمانات الأفرقة العاملة التابعة للأونسترال، الذين يحتلون رتبة ف-٣ و ف-٤، ولأنه ينتظر منها إدارة المشاريع وتمثيل الأمم المتحدة في المؤتمرات الدولية الهامة.

١٨ - إن بلدان شرق أوروبا تمر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوقي. ومن الشروط الضرورية لإنشاء اقتصاد سوقي تكييف وتحديث النظام القانوني. ويعتبر هذا التطور جوهريا بالنسبة لبلدان شرق أوروبا لأنها تعتبر كذلك جزءا من الاقتصاد العالمي. وهي حريصة، شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى، على توسيع نطاق نصيبها من التجارة والاستثمار العالميين، واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ولتهيئة بيئة قانونية مساعدة، تلجأ حكومات شرق أوروبا عادة إلى الاستعانة بالخبراء الخارجيين لوضع القوانين

في مجال التجارة والتبادل التجاري، وذلك بكلفة باهظة وبمساعدة من المؤسسات الإنمائية الدولية. وغالبا ما يقوم الخبراء بمعالجة مجالات سبق أن قامت الأونسيترال بتوثيقها وتحليلها جيدا؛ وكان من شأن زيادة الاطلاع على نصوص اللجنة أن يوفر على تلك الحكومات الوقت والمال.

١٩ - إن لدى الأونسيترال برنامجا للتدريب والمساعدة التقنية القانونية؛ إلا أنه نظرا لنقص الموظفين والموارد الأخرى، فإن أمانتها لم تتمكن من تلبية الطلب على التدريب والمساعدة التقنية بشكل كامل. ومن العسير أن نصدق أنه في حين تنفق الحكومات والمنظمات الدولية مبالغ طائلة من المال على برامج إصلاح القوانين على الصعيدين الثنائي والدولي، فإن برنامج التدريب والمساعدة التقنية القانونية الذي تضطلع به هيئة من هيئات الأمم المتحدة التي تتولى معالجة القانون التجاري الدولي بالتحديد يموَّل من موارد محدودة خارجة عن الميزانية في شكل مساهمات خاصة من جانب عدد قليل جدا من الحكومات. وهذا هو السبب الذي من أجله لم تصل أنشطة التدريب والمساعدة الموجهة إلى بلدان شرق أوروبا وغيرها من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الحد المطلوب. وأعرب عن أمل وفده في أن تقوم الأونسيترال في السنوات الخمس القادمة ببذل قصاراها لتمكين هذه البلدان من الاستفادة من هذه الأنشطة بشكل أكبر. كما أعرب المتكلم عن أمل وفده في أن تدرك الحكومات والمنظمات الدولية ضرورة تعزيز الوعي لنصوص الأونسيترال وإتاحة تقديم المساعدة والتدريب اللذين تمس إليهما الحاجة في البلدان النامية. ويتطلب بلوغ هذا الهدف بالفعل موارد متواضعة، بالمقارنة بالموارد الهائلة التي أنفِقت من أجل إعداد النصوص الموحدة.

٢٠ - وحتى يتسنى للدول أن تكمل عملية المواءمة والتوحيد التدريجيين للقانون، فإنه يتعين تشجيعها على اعتماد الاتفاقيات الدولية والقوانين النموذجية وإطلاع المستعملين النهائيين عليها. وفي وقت تنظر فيه الأمم المتحدة في اتخاذ التدابير الكفيلة بتحسين كفاءتها، ينبغي إيلاء الاهتمام بوجه خاص إلى وضع الأونسيترال وأمانتها. وإن أي إصلاح ذي مغزى لا يمكن أن يُختزل إلى مجرد عملية لتخفيض الوظائف والنفقات؛ وينبغي أن يسفر الإصلاح عن تخصيص الوسائل والموارد التي تتكافأ مع أهمية مختلف البرامج والأنشطة. وأعرب عن أمل وفده في أن يتردد في اللجنة السادسة صدى ما تشعر به الدول الأعضاء في الأونسيترال إزاء القيود المثيرة للجزع المفروضة على عمل هذه اللجنة وضرورة تعزيز أمانتها.

٢١ - إن العمل الذي تقوم به الأونسيترال بصمت وكفاءة يساهم في السلام والاستقرار، ولو بصورة غير مباشرة. ولقد أثبت التاريخ بكل وضوح العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسلام. إن وجود مناخ قانوني ييسر التجارة الدولية ويشجعها عن طريق إزالة العقبات أمام توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية أو التخفيف من هذه العقبات يعد شرطا لازما لوجود عالم متقدم وسلمي. وإن تهيئة مثل هذه البيئة ينبغي أن تكون جزءا هاما من جهود الأمم المتحدة لمنع الأزمات الاقتصادية التي تهدد السلام والاستقرار العالميين.

٢٢ - وختم كلامه بقوله إن وفده يناشد الحكومات أن تكفل أن تكون الدول الأعضاء، في المداولات التي تجري حاليا بشأن الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، واعية لأهمية عمل اللجنة وأمانتها، حتى يتسنى في نهاية المطاف تعزيز ولايتها.

٢٣ - **السيدة سوشاريبا** (النمسا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به، وهي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، بالإضافة إلى أيسلندا، فأثنت على أداء أمانة الأونسيترال الممتاز ومساهمة الخبراء من مختلف بلدان ومناطق العالم التي ساعدت على نجاح اللجنة في أثناء هذا العام. وأشارت إلى أهمية إتاحة وثائق الأونسيترال بجميع اللغات الرسمية في موعد مبكر. حتى يتسنى للوفود إعداد تعليقاتها.

٢٤ - وذكرت أن مواءمة القانون التجاري، بالاستناد إلى الاتفاقيات والقواعد النموذجية وغيرها من الصكوك غير الملزمة، تقتضي اشتراك الأمانة اشتراكا وثيقا في الجهود الرامية إلى نشر المعلومات وإسداء المشورة ليس فيما يتعلق بالصكوك في حد ذاتها فحسب، وإنما أيضا بشأن الخبرة العملية للدول الأعضاء التي استفادت منها في صياغة تشريعاتها الداخلية. وما من شك في أن بوسع الأمانة بل وينبغي لها، من أجل بلوغ هذا الهدف، أن تستفيد قدر الإمكان من الموارد الخارجية كالمؤسسات غير الحكومية والمبادرات ذات التوجه المهني. ومع ذلك، ففي الأوقات التي تتسم بتقييد الميزانية، يستحق فرع القانون التجاري بالمنظمة كل دعم ممكن من الدول الأعضاء.

٢٥ - وأضافت أن الدورة الحادية والثلاثين للأونسيترال قد كرست بصورة رئيسية للنظر في الفصول الأربعة الأولى من مشروع الدليل التشريعي المتعلق بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة هذا المشروع الذي يجمع بين عناصر القانون العام والخاص وتتجلى فيه بطريقة متوازنة مختلف النظم القانونية القائمة. وتتزايد أهمية مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص كوسيلة لتوسيع نطاق الهياكل الأساسية الرئيسية في أي بلد أو تحسينها. ويعتمد النجاح على وجود إطار قانوني سليم لدعم وتيسير تطويرها. وسيكون الدليل التشريعي أداة مفيدة جدا في هذا الصدد. وينبغي أن تواصل اللجنة، في عملها المقبل بشأن الدليل، التماس مشورة الخبراء من كل من القطاعين العام والخاص. وتتطلع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى تقديم خبرتها عندما يتقدم العمل بشأن الدليل.

٢٦ - وأردفت أن عمل اللجنة في مجال التجارة الالكترونية يتسم بأهمية قصوى بالنسبة لمستقبل المبادلات التجارية. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقرير الفريق العامل المعني بالتجارة الالكترونية، وقد سره أن تقوم اللجنة بإقرار مواصلة العمل الجاري بشأن إعداد القواعد الموحدة المتعلقة بالمسائل القانونية للتوقيعات الالكترونية وسلطات التصديق. ويولي الاتحاد الأوروبي اهتماما كبيرا للمشروع ويحث الفريق العامل على المضي في تنفيذ المهمة بأسرع وقت ممكن، نظرا لأن المواءمة قد أصبحت ملحة للغاية بالنظر لسرعة تطور التجارة الالكترونية.

٢٧ - وأعربت عن سرور الاتحاد الأوروبي كذلك لأن الأونسيترال قد قررت إدخال حكم إضافي يتعلق بالإدراج بالإشارة في القانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية. وبالرغم من أن النص لم ينح إلا نهجا معتدلا في معالجة مسألة الإدراج بالإشارة، فإنه سيكون بمثابة إضافة مفيدة للقانون النموذجي. ويرحب الاتحاد الأوروبي كذلك بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالممارسات التعاقدية الدولية في إعداد اتفاقية بشأن التمويل بالاستحقاقات.

٢٨ - ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع الارتياح متابعة تطوير مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال، وهو مشروع يتسم بأهمية كبرى من أجل تعزيز التطبيق الموحد للنصوص القانونية التي يتمخض عنها عمل اللجنة. وقد نشرت خمس مجموعات إضافية من خلاصات قرارات المحاكم وأحكام التحكيم المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. كما يلاحظ الاتحاد الأوروبي مع الارتياح أداة البحث على الموقع الالكتروني الخاص بالأونسيترال التي تمكن المستعملين من الرجوع إلى السوابق القضائية المستندة إلى صكوك الأونسيترال وغيرها من الوثائق. وهو يثني على الجهود التي تبذلها الأمانة لإتاحة وثائق الأونسيترال للجمهور عبر الإنترنت.

٢٩ - إن الاتحاد الأوروبي يشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز الوعي لعمل اللجنة، والتعريف على نطاق واسع بالنصوص القانونية التي تصدر عنها، علاوة على جهود التدريب والإمداد بالمساعدة التقنية من خلال الحلقات الدراسية الإقليمية والوطنية. بيد أنه عبَّر عن أسفه لانعدام الموارد اللازمة لتلك الأنشطة، ولا سيما الخاصة منها بزيادة مشاركة الخبراء المنتمين إلى البلدان النامية.

٣٠ - وبمناسبة حلول الذكرى السنوية الأربعين في عام ١٩٩٨ لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، نظمت اللجنة يوما تذكاريا خاصا باتفاقية نيويورك قدم فيه خبراء مرموقون تقارير عن مسائل متصلة بأهمية الاتفاقية وأشاروا إلى مسائل قانونية لم تشملها هذه الوثيقة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة التحكيم التي ستجرى خلال دورة اللجنة عام ١٩٩٩.

٣١ - إن هناك حدثا خاصا ثانيا جرى خلال الدورة الواحدة والثلاثين للجنة، ألا وهو الندوة الإعلامية بشأن القانون التجاري الموحد التي قدم فيها خبراء مرموقون آراءهم وتقييمهم لمسائل قانونية متصلة بالتجارة الإلكترونية ومشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص والتمويل بالمستحقات والإعسار عبر الحدود. وتتطلع دول الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة على نحو إيجابي في عمل اللجنة مستقبلا. وستركز الدورة المقبلة، التي ستعقد في فيينا عام ١٩٩٩، بصفة رئيسية على الدليل التشريعي بشأن مشاريع الهياكل الأساسية، ويأمل الاتحاد الأوروبي لعب دور نشط في هذا الإطار.

٣٢ - **السيد شمس الدين** (ماليزيا): عبَّر عن ارتياح وفد بلده لعمل الأونسيترال في التحضير لدليل تشريعي بشأن مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص. وأضاف أن الدليل سيقدم مساعدة كبرى للبلدان، ولا سيما منها البلدان النامية، في جهودها لجلب الاستثمارات الخارجية إلى مشاريع الهياكل الأساسية بإمداده إياها بنصائح عن العناصر الأساسية لخلق إطار قانوني مؤات. إن اللجنة تحتاج، رغم ذلك، إلى الحفاظ على توازن ملائم بين الأهداف الرامية إلى جلب الاستثمارات الخاصة لمشاريع الهياكل الأساسية والحفاظ على مصالح الحكومات المضيفة. وقال إن العقبة الرئيسية أمام تنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص تتجلى في طول الوقت المخصص للمفاوضات بين السلطات العامة للبلد المضيف والمستثمرين المحتملين. وسيكون بوسع السلطات المعنية، إن هي وضعت إجراءات ملائمة لمنح مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص، أن تعزز الفعالية والشفافية والإنصاف في عملية الاختيار وإصدار الرخص والإدارة. وعبر عن تأييده لما يسمى "اتفاق النزاهة" المتضمن في الدليل التشريعي والذي تلتزم بموجبه جميع الشركات المدعوة

للاشتراك في عملية الاختيار بعدم السعي إلى التأثير غير اللائق على قرار المسؤولين الحكوميين المشتركين في تلك العملية أو إفساد المنافسة بأي شكل من الأشكال، عن طريق ممارسات تآمرية أو ممارسات غير مشروعة أخرى. وأضاف أن من شأن هذه الإجراءات أن تمنع حدوث ممارسات إفسادية في عملية الاختيار.

٣٣ - إن استقرار نظام الضرائب أمر حاسم لنجاح مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص. ومن الأمور ذات الصلة الوثيقة بالموضوع أن ينص الدليل التشريعي على إمكانية عقد اتفاق بين الحكومة المضيفة والمستثمرين أو شركة المشروع، وذلك لتكريس استقرار نظام الضرائب المطبق على الامتياز. وينبغي أن يذكر الدليل مختلف أشكال الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين من القطاع الخاص، والتي من شأنها جلبهم للاستثمار في مشاريع الهياكل الأساسية. كما ينبغي أن ينم الدليل التشريعي عن وعي للأهمية الخاصة التي يعطيها بلد ما لتنمية قطاعات معينة من صناعته الوطنية. وينبغي أن يكون للبلد صلاحية اختيار قطاعات الهياكل الأساسية التي يرتئيها لفتح باب المنافسة مع مراعاة مصلحته الوطنية.

٣٤ - وقال المتكلم إن وفد بلاده يؤيد اقتراح اللجنة إنشاء فريق عامل لوضع الصيغة النهائية للدليل التشريعي. وأضاف أن الأمانة ينبغي أن تواصل إعداد فصول أخرى في المستقبل ومراجعة المشاريع الحالية. كما ينبغي أن يأخذ هذا العمل التحضيري بعين الاعتبار وجهات نظر الخبراء الخارجيين المنتمين إلى البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية علاوة على الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٥ - وقال المتكلم إن وفد بلده يقدر العمل الذي أنجزه الفريق العامل المعني بالتجارة الالكترونية من أجل إعداد مشروع القواعد الموحدة المتعلقة بالتوقيعات الالكترونية. وأضاف أن هذه القواعد حيوية بالنظر إلى الدور المتزايد الأهمية الذي يقوم به الترميز بالمفتاح العام في ممارسات التجارة الالكترونية الناشئة. وفي هذا الصدد، شرعت حكومة بلده، بالتعاون مع القطاع الخاص، في تنفيذ مشروع أطلق عليه اسم "الممرات السريعة المتعددة الوسائط". كما قامت الحكومة بسن تشريع بشأن تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك قانون التوقيع الرقمي لعام ١٩٩٧، سعى إلى الأخذ بخطة إلزامية لمنح الرخص لسلطات التصديق تحت إشراف مراقب تعينه الحكومة.

٣٦ - وأشاد المتكلم بالأونسيترال لعملها في التعريف على نطاق واسع بمجموعة السوابق القضائية المستندة إلى صكوك الأونسيترال، وذلك على موقع أمانة الأونسيترال في شبكة الإنترنت، وكذا في تحرير الملخصات وترجمتها ونشرها بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. إن ماليزيا تؤيد توصية اللجنة بإتاحة الموارد الكافية للأمانة من أجل العمل الفعال لمجموعة السوابق القضائية المستندة إلى صكوك الأونسيترال. وقال إن بلده قد لاحظ أيضا بارتياح منجزات اللجنة في ميدان التدريب والمساعدة التقنية، وبخاصة لصالح الدول النامية التي تفتقر إلى الخبرة في القانون التجاري الدولي. وتناشد ماليزيا بدورها البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والكيانات المعنية النظر في مسألة تقديم تبرعات لصندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات، لتمكين عدد أكبر من البلدان النامية من المشاركة في برنامج اللجنة التدريبي. وكرر تأييد ماليزيا لعمل الأونسيترال في تدوين القانون التجاري الدولي وتطويره على نحو موحد، مع وضع مصالح وشواغل كل البلدان، ولا سيما منها البلدان النامية، في الاعتبار.

٣٧ - السيد كو وينشنغ (الصين): قال إن الأونسيترال لعبت دورا نشطا في مواءمة القانون التجاري الدولي وتعزيزه، كما يعكس ذلك القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، والقانون النموذجي بشأن التجارة الالكترونية، واتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، واتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع، ومشروع اتفاقية الإحالة في التمويل بالمستحقات. وأضاف أن الأونسيترال ينبغي أن تواصل عملها هذا وجهودها لنشر الوعي لتلك الصكوك.

٣٨ - وفي إطار مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص، انصب عمل اللجنة بالأساس، في دورتها الواحدة والثلاثين، على مشاريع البناء والتطوير والنقل، وهي مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للعديد من البلدان النامية.

٣٩ - إن عمل اللجنة يتصل أساسا بمبادرات اتخذها بعض البلدان المتقدمة النمو، ولهذا السبب ظلت البلدان النامية خارج العملية التشريعية للأونسيترال لذلك ينبغي للجنة أن تأخذ في اعتبارها التام مصالح واحتياجات البلدان النامية من أجل مواءمة القانون التجاري الدولي.

٤٠ - وفيما يتعلق بعملية إعادة البناء والإصلاح الجارية، يأمل وفد بلده أن تولي اللجنة السادسة اهتماما كافيا لعمل اللجنة، وهو ما يتطلب دعما بشريا وماديا وماليا يمكن اللجنة من لعب الدور المنتظر منها.

٤١ - **السيد بولدت** (ألمانيا): قال إنه يساند البيان الصادر عن ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن الأونسيترال قد واصلت عملها بنجاح، ليس فقط خلال دورتها الواحدة والثلاثين، بل أيضا في مختلف الأفرقة العاملة واجتماعات الخبراء. وقال إن رد فعل الجمهور كان إيجابيا للغاية إزاء الاحتفال باليوم التذكاري لاتفاقية نيويورك والندوة الإعلامية بشأن القانون التجاري الموحد، وكلاهما نظمته اللجنة. وأشار إلى أن توافق الآراء أمر حيوي لعمل اللجنة، وهذا هو وجه الاختلاف بينها وبين هيئات دولية أخرى. بيد أن هذا التوافق ليس أمرا مفروغا منه، ذلك أن المواقف التي عبر عنها ممثلو الوفود قد بدت متضاربة لأول وهلة. وهكذا لعب رئيس اللجنة دورا جوهريا في تحقيق توافق الآراء في كل دورة من الدورات.

٤٢ - وخلال دورة عام ١٩٩٨، انكبت الأونسيترال على عدة فصول من دليل تشريعي بشأن مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص. وكان وجه الاختلاف بين طريقة عملها والنهج المعتاد أن مشاريع الفصول المقترحة قد أعدها ليس فريق عامل رسمي بل الأمانة وذلك على أساس المداولات التي جرت في اجتماعات الخبراء. وقد أكدت المناقشات التي جرت بشأن الفصول الأولى أهمية الدليل التشريعي ولا سيما في سياق التغييرات المثيرة التي يشهدها المناخ الاقتصادي العالمي. إن الظروف الواقعية والقانونية المحيطة بمختلف مشاريع الهياكل الأساسية في جميع أنحاء العالم تتطلب حلولا خاصة لمشاكلها الفنية والمالية والقانونية. ولهذا ينبغي للدليل التشريعي، كيما يحقق النجاح، أن يقتصر على تقديم التوصيات والتعليقات الأساسية للجهات التشريعية الوطنية وألا يسعى إلى تحديد إطار قانوني أو تنظيمه، وأن يساعد مستخدميه لا أن يحد من حريتهم.

٤٣ - إن هناك ثلاثة أفرقة عاملة في اللجنة، وبوسع جميع أعضاء اللجنة المشاركة في مناقشاتها، كما يستطيع ذلك جميع البلدان الأخرى بصفة مراقبين، إذ لا فرق، في الممارسة، بين أعضاء اللجنة والمراقبين، حيث إن مستوى التأثير في الأفرقة العاملة يتوقف على مستوى المشاركة وعلى قوة إقناع الحجج. ولما كانت الأفرقة العاملة تتلقى ولايتها واختصاصاتها من اللجنة، فإنها ليست المحافل المناسبة للنظر في ما تضطلع به من ولايات أو تعديلها كما اقترح في ورقة عمل قدمها أحد الوفود.

٤٤ - إن ما تقدمه الأمانة من مساعدة إلى الأونسيترال يمثل عنصرا أساسيا في تمكينها من أداء عملها. فالأمانة هي التي اضطلعت بدرجة رئيسية ببرنامج أعمال الأونسيترال. وسيكون من المفيد لو شاركت الوفود في المداولات في مرحلة أبكر. ولهذا أعرب وفده عن الأمل في الاطلاع على تقرير الأمانة عن مسائل التحكيم الدولي التي لا تنظمها اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨. وقال إن التقرير ينبغي أن يعرض على الحكومات قبل وقت كاف من انعقاد الدورة المقبلة للجنة وذلك بغية إجراء مناقشة معمقة للمقترحات.

٤٥ - **السيد فام ترونغ جيانغ** (فييت نام): قال إن مسيرة العولمة لم تتح فقط فرصا أكبر أمام التجارة الدولية، بل أثارت أيضا شواغل جديدة للمجتمع الدولي. وارتأى أن مسيرة العولمة لن تكون سليمة وفعالة ما لم يحكمها نظام قانوني دولي مناسب. ولهذا السبب فإن حكومة فييت نام تدعم دعما كاملا ولاية الأونسيترال والعمل الذي تقوم به.

٤٦ - وأشار بارتياح إلى افتتاح المداولات بشأن وضع دليل تشريعي عن مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص. وقال إن تنفيذ هذه المشاريع يحتاج إلى إطار قانوني مؤات يستطيع بناء الثقة واجتذاب الاستثمارات الخاصة في مشاريع الهياكل الأساسية، في الوقت الذي يحمي فيه مصالح عامة الشعب والبلدان المضيفة. وذكر أن بدء المداولات بشأن وضع دليل تشريعي لمشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص، في سياق الأزمة المالية العالمية الحالية، يمثل إجراء مهما سيساعد بلدانا كثيرة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وعند اعتماد الدليل التشريعي، فإنه سيساعد الحكومات في إعادة النظر في تشريعاتها المتعلقة بمشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص وتعديل هذه المشاريع. وقال إن وفد بلده يولي اهتماما كبيرا للهيكل المؤقت لمشروع الدليل التشريعي، بصيغته الواردة في الفقرة ١٥ من تقرير الأونسيترال. بيد أنه طالب بإيلاء اهتمام أكبر للأحكام المتعلقة بحماية البيئة وتسوية المنازعات.

٤٧ - وقال إن وفد بلده يقدر العمل الذي جرى في مجال نشر المعلومات المتعلقة بالسوابق القانونية المستندة إلى نصوص الأونسيترال. وقال إن نشر قرارات المحكمة وقرارات التحكيم المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي يعود بفائدة بالغة على أولئك الذين يعملون في مجال التجارة الدولية. ومما يعد بنفس القدر من الأهمية وضع نصوص ووثائق الأونسيترال على الشبكة العالمية (WWW)، مما سيؤدي إلى تيسير عمل رجال الأعمال والباحثين في شتى أنحاء العالم تيسيرا كبيرا.

٤٨ - وأعرب وفد بلده عن تقديره أيضا للأعمال التي قامت بها اللجنة في مجال رصد تنفيذ اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها. وأضاف قائلا إنه لما كانت السوابق القضائية

للأونسيترال تشكل إطارا دوليا يساعد على تيسير وتنسيق المعاملات الدولية، فإنه ينبغي للدول الأعضاء وللأطراف المعنية أن تفسرها وتطبقها على الوجه الصحيح. وأعرب وفد بلده عن تفاؤله بالاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، ووافق على التوصية المعلنة في يوم اتفاقية نيويورك بأن ينظر في المسائل القانونية غير المشمولة في تلك الاتفاقية.

٤٩ - وأعرب بلده عن رغبته في الإعراب عن ارتياحه لما بذلته اللجنة من جهود لتوفير التدريب وتقديم المساعدة التقنية. وارتأى ضرورة تشجيع تلك الأنشطة نظرا لأنها ستؤدي إلى زيادة توافر الخبراء في مجالات القانون الدولي المشمولة في عمل الأونسيترال، ولا سيما في البلدان النامية. ولهذا طالب بزيادة هذه الأنشطة لتشمل مصالح المجموعات دون الإقليمية.

٥٠ - واختتم كلمته قائلا إن التوقيعات الإلكترونية تشكل مجالا جديدا وهاما من مجالات التجارة الدولية. وأعرب وفد بلده عن رغبته في تشجيع الفريق العامل المعني بالتجارة الإلكترونية فيما يقوم به من أعمال تتعلق بإعداد قواعد موحدة في هذا المجال. وذكر أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتوفير شتى مستويات الأمن والاعتراف بشتى التأثيرات القانونية ومستويات المسؤولية المطابقة لأنواع الخدمات المقدمة في سياق التوقيعات الرقمية.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٤٠

- - - - -